الآراء الصرفية التي انفرد بها عبد الكريم الفكون

أ. جريو فاطمة

جامعة الشلف

مقدمة:

إنّ اللغة العربية هي خزينة العلوم اللغوية المختلفة، من نحو، وصرف، وبلاغة، ويعدّ علم التصريف من أجل هذه العلوم وأشرفها في فهم القرآن الكريم، والذي تفنن فيه العلماء منذ القديم، فاهتموا بمواضيعه الدقيقة ومسائله المتشعبة، حيث غاصوا في أغواره وتتبعوا مصطلحاته ومسائله.

ولعلم التصريف فضل كبير بين علوم العربية "لأنه يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنه ميزان العربية"[1].

وهو أيضا "أشرف شطري العربية، وأغمضهما، فالذي يُبين شرفَهُ احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيّما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ عن طريق التصريف...ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به"[2].

وقلة التأليف في علم التصريف مقارنة بعلم النحو، إنما راجعة إلى غموضه وصعوبة التبحر فيه،

1- المنصف- شرح على كتاب التصريف للمازني- ابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1999، ص: 2.

2- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج: 1، ص: 27، 28.

المنارة للاستشارات

وتكمن أهميته عند عبد الكريم الفكون (ت.1073هـ) في "صون اللسان عن الخطأ في تأدية جوهر اللفظ، مع ما في معرفته من فائدة كيفية أداء الأحاديث النبوية على الهيئة العربية والأسلوب اللغوي، وناهيك شرفا، بما يوصّل إلى التعلّق بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليما... ومما يبين شرف هذا العلم، أنه لا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به"[1].

ونتناول في هذه الدراسة أحد المؤلفات الصرفية الجزائرية وهو: "فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف"، وهدفنا في هذه الدراسة هو استنباط الآراء الصرفية التي انفرد بها الفكون في كتابه، وقبل أن نلج إلى لب الموضوع حري بنا أن نتطرق إلى المؤلِّف والمكانة العلمية لكتابه.

1- التعريف بـ "عبد الكريم الفكون":

هو أحد أعلام مدينة قسنطينة، الملقب بشيخ الإسلام، وهو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون[2] التميمي القسنطيني، ويكنى بـ "أبي محمد" ويظهر هذا من خلال قوله في مؤلَّفِه: "شرح شواهد الأجرومية" حيث يقول: "قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة... اللغوي النِحْرِير أبو محمد عبد الله الكريم بن الشيخ الإمام الواعظ الفقيه المالك أبي عبد الله محمد الفكون غفر الله لهما"[3].

1- فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، عبد الكريم الفكون، تحقيق: بن ابراهيم السعيد، الجزائر، 2004، دكتوراه، ص: 103.

2- وفي هدية العارفين، يعرف بـ الفكوك الطرابلسي، مج: 6، ص: 289، ويسميه البعض بالفقون، ينظر: ورقات جزائرية، ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ط: 1، 2000، ويذهب أبو القاسم سعد الله إلى أن هذه العائلة سميت بهذا الاسم نسبة إلى فكونة الواقعة بمنطقة الأوراس، ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1998، ج: 2، ص: 349.

3- فهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث، بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر، مراجعة وتقديم: عثمان بدري، منشورات ثالة، الجزائر، ط: 2، 2002، ج: 3، ص: 106.

المنارة للاستشارات

ولد في قسنطينة عام (988 هـ- 1580 م)، وهذه السنة توفي فيها جده عبد الكريم لذلك سمي باسمه، ونشأ الفكون في أسرة شهيرة بالفضل، والعلم، والأدب، والاحترام الواسع، لأنها كانت مؤيدة للعثمانيين، وقد بلغت أسرته أوجّ قوتها المادية والمعنوية حيث أصبحت تتمتع بنفوذ قوي وأملاك واسعة، ومداخيل مالية طائلة، بالإضافة إلى المكانة المرموقة التي احتلتها في الجزائر، وحتى في البلدان الإسلامية كالمغرب وتونس ومصر.

درس الفكون مختلف العلوم التي عرفت في عصره كعلم القراءات، والحديث، والتفسير، والفقه، مما جعله يحاول تجاوز مرحلة التقليد والتكرار واللجوء إلى الجدّة والابتكار، وعكف الفكون على دراسة بعض العلوم كعلم النحو، ومن الأسباب التي حملته على ذلك، نذكر قصة عن جدّه ملخصها: أن الفكون رأى جدّه في المنام يعطيه ورقة كُتب عليها (كان فعل ماض...)، وهَذه الرؤيا فسّرها بأن جده ينصحه بدراسة علم النحو[1].

كما أثر شيوخه عليه، وعادة ما يتأثر التلميذ بمعلِّمه، مما يجعله يطمح إلى أن يكون خليفته في العلوم التي أخذها عنه، من بينهم: والده محمد الفكون الذي يعدّ على رأس قائمة المعلّمين، فقد كان نعم الوالد، وذلك لإحاطة ابنه بالعناية الكاملة، من تربية صالحة وعلم جليل، ومكتبة ثرية بعلوم العربية، ومنهم محمد التواتي الذي كان له إطلاع واسع في النحو، حتى لُقّب بسيبويه زمانه، اشتهر في قسنطينة، وذاع صيته فيها، فأقبل عليه الطلبة انتفاعا بعلمه، توفي سنة (ت.1031 هـ) بالطاعون، أخذ عنه الفكون النحو والتصريف، ويبدو أن هذا المعلّم كان راضيا على تلميذه كما

1- ينظر: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، عبد الكريم الفكون، تقديم وتحقيق: أبي القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1987، ص: 11.

المنارة للاستشارات

ذكر ذلك الفكون في حديثه عنه، ومنهم أيضا: محمد بن راشد الزواوي، وسليمان القشي، وعبد العزيز النفاتي، وأبو عبد الله محمد الفاسي.[1]

كما كان عبد الكريم الفكون مدرسا ناجحا كما شهد له معاصروه، والمترجمون له، حيث تخرج على يده عدد من التلاميذ، وأثنوا عليه، فقصدوه من قسنطينة وخارجها، من بين هؤلاء:

عيسى الثعالبي، أبو سالم العياشي، ويحي الشاوي، وبركات بن باديس، وعلي بن داود الصنهاجي السنهوري، أبو عمران موسى الفكيرين، الأخوين: عاشور ومحمد الفكيرين، أحمد الميلي، أحمد الفاسي، الشيخ مخلوف، محمد وارث الهاروني، محمد البهلولي وأبو القاسم بن يحي، علي بن عثمان الشريف، وغيرهم.[2]

مكتبته الثقافية:

تعود العلوم التي أبدع فيها الفكون إلى نشأته وتكوينه، فقد لزم عددا من علماء عصره كان لهم أثر كبير في بناء شخصيته وإثراء رصيده، مما جعله يبدع في عدة علوم، شملت النحو والصرف والفقه والحديث، كيف لا وهو أحد أبناء الزاوية الفكونية بقسنطينة، هذه العلوم لا يتركها تتلاشى مع الزمن، بل قيدها في عدّة مؤلفات، من جملتها:

1- منشور الهداية في كشف حال من ادّعى العلم والولاية[3]: هو مؤلَّف في التراجم، يتضمن الحياة الاجتماعية في قسنطينة، ونقد علمائها في تساهلهم في

1- ينظر: منشور الهداية، ص: 58، 59، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1986، ص: 62.

2- ينظر: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، ص: 210.

3- ينظر: المصدر نفسه، ص: 16، 17، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 167.

المنارة للاستشارات

منج الإجازات وخدمتهم للولاة، وادعائهم بالتصرف، كما يكشف أحوال الدجالين والمشعوذين الذين يدّعون العلم وما هم بعلماء.

2- فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف: فرغ من تأليفه أوائل صفر من عام (1048 هـ- 1638 م) [1].

3- الدرر في شرح المختصر: هو شرح على مختصر عبد الرحمن الأخضري[2]، وكان عبد اللطيف المسبح هو أول من وضع شرح على مختصر الأخضري، ولكن الفكون لم يعجبه، فأعاد شرحه[3].

4- محدد السنان في نحو إخوان الدخان: أنهى تأليفه عام (1025هـ)، ويتضمن تحريم شرب الدخان[4].

5- ديوان شعر في مدح النبي صلى الله عليه وسلم: مرتب على حروف المعجم، فرغ منه عام (1031 هـ)، ألّفه عندما كان مريضا[5].

6- العدّة في عقب الفرج الشدة: وهو عبارة عن نظم ذكره في منشور الهداية، فيقول: "ثم زدت نظما آخر وسميته شافية الأمراض لمن التجأ إلى الله بلا اعتراض"[6].

1- ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، ص: 310، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 150، 181.

2- هو أبو زيد عبد الرحمن بن الشيخ محمد الصغير الأخضري ولد عام (910 هـ) من بيت علم وصلاح، له عدّة مؤلفات منها "الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع"، توفي سنة (953 هـ- 1546 م)، ينظر: شجرة النور الزكية، ص: 285.

3- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 147، وتاريخ الجزائر الثقافي، ج: 1، ص: 522.

4- شجرة النور الزكية، ص: 310، ومنشور الهداية، ص: 39، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 146.

5- شيخ الإسلام عبد الكريم، الفكون، ص: 166، وينظر: شجرة النور الزكية، ص: 310.

6 - منشور الهداية، ص: 206، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 146.

المنارة للاستشارات

7- فتح المولى بشواهد ابن يعلى: ويتضمن هذا التأليف شرحا على الشواهد التي وردت في كتاب محمد بن أحمد الحسني الفاسي المعروف بابن يعلى (ت. 723 هـ) المسمى "الدرة النحوية في شرح المعاني النحوية"[1].

8- شرح شواهد الشريف على الآجروميّة: ذكر لكل شاهد فيه حديث مناسب له في المعنى والإعراب، وربما كان هذا الكتاب وهو نفسه فتح المولى بشواهد ابن يعلى [2].

9- حوادث فقراء العصر: ويحتمل أن يكون هذا المؤلّف هو نفسه كتاب "منشور الهداية" [3].

10- فتح الهادي في شرح جمل المجرادي: هو مؤلَّف في النحو، والبعض من مترجمي الفكون يقول هو نفسه مؤلَّفه المسمى "شرح مخارج الحروف من الشاطبية" مثل صاحب فهرست معلمة التراث الجزائري[4].

11- فتح المالك على لامية ابن مالك: وهو شرح للامية الأفعال في التصريف لابن مالك، ذكره عدّة مرات في كتابه "فتح اللطيف"[5].

12- سربال الردة في جعل السبعين لرواة الاقراء عدّة في القراءات: ذكر المؤلف في منشور الهداية أن سبب تأليفه لهذه الكراسة هو واقعة جرت بينه وبين

1- ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 2، ص: 166، وفهرست معلمة التراث الجزائري بين القديم والحديث، ج: 3، ص: 92.

2 - ينظر: شجرة النور الزكية، ص: 310، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 151.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 310.

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 310.

5 - فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص: 88.

المنارة للاستشارات

صهره- والد زوجه- أبو العباس حميدة بن حسن الغربي (ت. 1030 هـ) وأحال إلى هذه الكراسة لمن أراد معرفة هذه الواقعة[1].

13- مجموعة خطب: إحداها أنشأها لأحمد بن باديس، كانت حسنة، بليغة المعنى، مذكورة مع مجموعة الخطب التي ألّفها[2].

14- سلاح الذليل في دفع الباغي المستطيل: وهي قصيدة تبدأ بقوله:

لِأَسْمَائِكَ اللَّهُمَ أُبْدِي تَوَسُلاَ فَحَقِقْ رَجَائِي يَا إِلَهِي تَفَضُّلاَ[3].

فقد كان يستخدمها كسلاح عند الشدة خاصة عندما تعرض له حساده، فهو دعاء يتوسل به إلى الله، ويدافع به عن نفسه.

15- شرح مخارج الحروف من الشاطبية:[4]

وفاته:

عاش عبد الكريم الفكون حوالي خمسة وثمانين سنة، سخرها في تلقي مختلف العلوم وتلقينها، بالإضافة إلى التقوى والإمامة والتدريس، وإمارة ركب الحج إلى أن توفي بالطاعون عشية الخميس 24 من ذي الحجة، سنة (1073 هـ- 1662م)[5].

2- المكانة العلمية للكتاب:

ألف الفكّون في علم التصريف كتابا سماه "فتح اللطيف" وهو شرح لأرجوزة المكودي في التصريف المسماة "البسط والتعريف"، وهذا الشرح ألّفه بطلب من بعض تلامذته، صرّح بذلك في مقدمة المؤلّف قائلا: "رغب مني بعض الطلبة أن أجعل لهم

1 - ينظر: منشور الهداية، ص: 78، وشيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، ص: 147.

2 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 211.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 205.

4 - شجرة النور الزكية، ص: 310.

5 - ينظر: المصدر نفسه، ص: 310.

المنارة للاستشارات

تقييدا على منظومة الشيخ العالِم العلم النحوي اللغوي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، يحلّ ألفاظها، ويُعينُ على فَهْمِها حُفَّاظَهَا"[1].

ولا تكمن القيمة العلمية لكتابه في معالجته للقضايا الصرفية فحسب، بل أحيانا يشير إلى بعض الآراء التي لم يسبقه إليها أحد، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة.

3- الآراء الصرفية التي انفرد بها الفكون:

الفعل لغة عند عبد الكريم الفكون (ت.1073هـ) هو" الحدث"[2]

أما اصطلاحا فهو "ما دل على الحدث والزمان وهو قسيم الاسم والحرف"[3].

وينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، ويتفرع القسمان بدورهما إلى قسمين: فللمجرد ثلاثي ورباعي كما يتفق عليه علماء التصريف، وينقسم الفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي إلى ثلاثة أقسام، إذ تلزم فيه الفاء طريقة الفتح، أما العين فتلزم الحركات الثلاث.

وسبب لزوم الفاء طريقة الفتح ولزوم العين الحركة، يقول الفكون (ت.1073هـ): "السكون يتعذر الابتداء به والفتح أخف الثلاثة، أعني الحركات، فأعطي أوله الفتحة، ولم تسكن عين الثلاثي لئلا يجتمع الساكنان عند سكون الآخر لضمير الرفع"[4].

1 – فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، عبد الكريم الفكون، ص: 86، 87.

2 – المصدر نفسه، ص: 410.

3 – المصدر نفسه، ص: 410.

4 – المصدر نفسه، ص:139.

المنارة للاستشارات

ولم يكن الفكون (ت.1073هـ) أول من تطرق إلى سبب لزوم الفاء الفتح والعين الحركة بل سبقه إلى توضيحه عدد من العلماء أمثال: الجاربردي (ت.746هـ) في شرحه على الشافية وكذا التفتزاني (ت.791هـ)، وغيرهما[1].

وأبنية الثلاثي باعتبار ماضيه ثلاثة وهي: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

و(فَعَلَ) يأتي حرف مضارعه مفتوحا، بخلاف الرباعي الذي يأتي مضموما، وسبب فتحه في الثلاثي وضمّه في الرباعي أنّ:" الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخفّ من الضمة، فأعطوا الأكثر الأخفّ، والأقل الأثقل ليعادلوا بينهما"[2].

وإذا كان ابن الدهان (ت.569هـ) يؤكد على أنّ "حروف المضارعة في جميع الأفعال مفتوحة إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف، فإنه يكون فيه مضموما"[3] دون أن يشير إلى أن الرباعي مجرد أم مزيد، فإن الفكون (ت.1073هـ) يضيف شيئا مهمّا إلى الدرس الصرفي، وهو أن الرباعي سواء كان مجردا أو مزيدا، فإنه يُضم حرف مضارعه.

يقول: "الثلاثي لما استبدّ بالفتح لأنه السابق فأعطي أخف الحركات، روعي في الرباعي جانب التمييز، ففرّق في المضارع منه بالضم، ولما كان المبدوء بهمزة (أَكْرَم)، والمضعّف العين، وما كان على (فاعل) جاريا على الرباعي في حركاته وسكناته، عومل معاملته في مضارعته، فضمّ أوله كما ضم أول مضارع الرباعي الأصول، فاعرفه، فإني لم أره مسطورا، وفي ظنّي أنّي لم أسبق إليه"[4].

---

1 – ينظر: شرح الجاربردي على الشافية، ج:1، ص:38.

2 – أسرار العربية، ص:201.

3 – الممتع في النحو والإعراب، ابن الدهان، ص:83.

4 – فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص: 412.

المنارة للاستشارات

وإذا كان حكم حرف المضارعة هو الفتح في الثلاثي، فإن عينه تحتمل الحركات الثلاث: الفتح، والكسر، والضم، وهذا من بين الآراء الصرفية التي تميز بها عن غيره من العلماء.

أما مضارع (فَعَلَ) مفتوح العين في المضارع "يكون عينه أو لامه من الحروف الستة التي هي حروف الحلق...الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء"[1].

فلا يأتي مضارع يفعل مفتوح العين إلا إذا كانت لامه أو عينه من الحروف الحلقية، ويعلّل سيبويه (ت.180هـ) هذا بقوله: "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو." [2]

ويذهب الاستراباذي إلى أن (فَعَلَ – يَفْعَلُ) لا يأتي إلا فرعا إذ يقول: "إنّ فَعَلَ يَفْعَلُ – بفتح العين فيهما- فرع على فَعَلَ يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ -بضمها أو كسرها في المضارع- وذلك لأنّهم لما رأوا أن الفتح لا يجيء إلا مع حرف الحلق، ووجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه كما يجيء غلب على ظنّهم أنّها علة له"[3].

ومعنى هذا أن: "يكون مفتوح العين بشرط أن يكون عينه أو لامه من حروف الحلق نحو سَأَلَ ومَنَعَ لاستثقال حرف الحلق، والمراد أنّه لا يفتح عين المضارع فيه إلا مع حرف الحلق لا أنّ كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا فإنه ليس بلازم"[4].

---

1 – العمد في التصريف، ص:103.

2 – الكتاب، ج:4، ص:101.

3 – شرح الاستراباذي على الشافية، ج:1، ص:117.

4 – شرح الجاربردي على الشافية مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ج:1، ص:53.

المنارة للاستشارات

فالفعل الثلاثي مفتوح العين في الماضي والمضارع لم يكن أصلا لأنه جاء مشروطا.

ولكن ليس كل ما كان عينه أو لامه حرف حلق يفتح مضارعه، لأنه قد تأتي بعض الأفعال على (فَعَلَ يَفْعَلُ) مع عدم وجود حرق الحلق، وهذا شاذ مثل: (أَبَى، يَأْبَى)، فهذا "مخالف للقياس لا يعتدّ به فلا يَرِدُ نقضا"[1].

ويؤكد أيضا ابن خالويه (ت.370هـ) أنّه لا يوجد في كلام العرب (فَعَلَ يَفْعَلُ) مما ليس فيه حرف حلق عينا، ولاما إلا عشرة أفعال وهي: أَبَى، وقَلَى، وحَبِى، وسَلِيَ، وخَظَا، وعَضّ، وبَضّ وقَنَطَ وغَسَى، ورَكَنَ[2].

وذكر الفكون أنّ (فَعَلَ) تفتح عين مضارعه إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق بسبب الاستثقال، وأضاف إلى هذا الشرط أن فاء (فَعَلَ) إذا كانت من حروف الحلق، فهذا يدخل في عموم الشرط، لأنها تأتي ساكنة في المضارع فلا تستثقل[3].

كما نبّه إلى أنّه ليس كل فعل ثلاثي عينه أو لامه حرف حلق يأتي مفتوح العين في المضارع، إذ يمكن أن يأتي مضارعه مكسور العين ومثّل له ب (يَرْجِعُ) و(يَنْزِغُ) و(يَنْحِتُ)، وقد يأتي مضمومها في المضارع أيضا نحو: (يَدْخُلُ) و(يَقْعُدُ)، وقد يأتي مفتوحا ومكسورا نحو: (مَنَحَ يَمْنَحُ ويَمْنِحُ)، أو مفتوحا ومضموما نحو: (مَحَا يَمْحُوه ويَمْحَاه). ومن الأفعال ما تحتمل عين مضارعها الحركات الثلاث نحو: (رَجَعَ): (يَرْجَعُ) و(يَرْجِعُ) و(يَرْجُعُ)[4].

---

1 – شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، سعد الدين التفتزاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، الكويت، ط: 8، 1997، ص:32.

2 – ينظر: ليس في كلام العرب، ابن خالويه، ضبط: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط:1، 2000، ص:11.

3 – ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص:418.

4 – ينظر: المصدر نفسه، ص:419، 420.

المنارة للاستشارات

وذكر في فتح عين المضارع للحلقي بعض الشروط وهي:

أن يكون الفعل ثلاثيا ومفتوح الماضي، وكذا صحيح العين واللام، وألاّ يكون الفعل مضعفا أو واوي الفاء[1].

فإذا كان الفعل معتل العين أو اللام، فإنه يخرج عن هذا الشرط، ومثاله: (بَاعَ) الذي يأتي مضارعه (يَبِيعُ)، فبالرغم من كون لامه حرف حلق، إلا أنّه ليس مفتوح العين في المضارع بسبب إعلال العين، وكذلك الشأن بالنسبة للفعل الذي أعلّت لامه.

ويؤكد الفكون أن الفعل إذا أعلت عينه أو لامه تضمّ عين مضارعه أو تكسر ولا تفتح، حيث يقول: "وجود هذين السببين كما يوجب الكسر والضم في غير الحلقي يوجبه في الحلقي، وهو كذلك، ولذا مثّل لنا لليائي ب (يَبِيعُ)، وللواوي ب(يَرُوعُ)، وهذا يبين لك اشتراط العين واللام في الحلقي"[2].

فكون عين (فَعَلَ) أو لامه حرفا حلقيا توجب فتح عين مضارعه، وهذا لا ينطبق مع ما كان يائي العين أو اللام، أو واويهما لأن "الواو قريبة من الحلقي، فعارض وجودها قربها من الحلقي داعي الفتح، وهو حرف الحلق...وهذا التعليل الذي ذكره يجيء مثله في اليائي نصا سواء، ويكون تعليلا لعدم تأثير الحلقي في الواوي العين ويائيّه، وفي واوي اللام ويائيّه"[3].

وذكر المكودي (ت.807هـ) أنّ مضارع (فَعَلَ) لا تفتح عينه، إذا كانت عين فعله أو لامها واوا، واجتمعت مع أحد حروف الحلق، لأن الواو قريبة من مخرجها أي

1 – المصدر نفسه، ص:419.

2 – المصدر نفسه، ص:421.

3 – المصدر نفسه، ص:421.

المنارة للاستشارات

من الحلق، وهذا ما وافقه فيه الفكون (ت.1073هـ)، وأضاف أنّ هذا الحكم الذي يخص الواو ينطبق أيضا على الياء.

وأحيانا قد يأتي مضارع (فَعَلَ) مضموما أو مكسورا بالرغم من وجود حرف الحلق في عين الفعل أو لامه، والسبب أنّه لم يشتهر فيه الفتح، فكُسِرَ نحو: (بَغَى- يَبْغِي)، و(نَعَى- يَنْعِي)، و(رَجَعَ- يَرْجِع)، أو ضمّ نحو: (صَرَخَ- يَصْرُخُ)، و(نَفَخَ- يَنْفُخُ) [1].

كما أضاف الفكون (ت.1073هـ) إحدى المسائل الصرفية التي لم ينبه عليها المكودي (ت.807هـ) وهي حكم فاء (فَعَلَ) إذا كانت واوا مثل: (وَعَدَ ووَثَبَ) أو ياء ك: (يَمُنَ)، وحكمها كسر عين المضارع، وحذف فاء الكلمة، فمضارع (وَعَدَ) هو (يَعِدُ)، و(وَثَبَ) هو (يَثِبُ)، هذا إذا كانت الفاء واوا، أما إذا كانت ياء فحكمها حكم الصحيح، أي كسر عين المضارع فيقال (يَيْمِنُ) ولم تحذف الياء لأنها تقوّت بمثلها[2].

وقد تجتمع فاء (فَعَلَ) مع ما كان عينه أو لامه حرف حلق، وهذا وقع فيه خلاف، ولخص الفكون (ت.1073هـ) هذه المسألة في ثلاث اتجاهات:

أولها: إذا كانت فاء (فَعَلَ) واوا واجتمعت مع ما كان عينه أو لامه حرفا حلقيا فحكمها اعتبار حرف الحلق، أي أنه يؤثر، فتأتي عين المضارع منه مفتوحة

1 – ينظر: فتح الأقفال وحل الإشكال للامية الأفعال لابن مالك، محمد بن عمر بن المبارك الشهير ببحرق، تحقيق: فتح الله صالح علي المصري، مطبعة نانسي، دمياط، ص:111، 112، وينظر: فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف، عمر أبي حفص الزموري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:1، 1991، ص:399.

2 – ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص: 422.

المنارة للاستشارات

وهذا مذهب أبي حيان التوحيدي (ت.715هـ)، وابن مالك (ت.672هـ)، وابن عقيل (ت.769هـ) [1].

وثانيها: عدم اعتبار حرف الحلق، أي أنه لا يؤثر، إذا ما اجتمعت الواو في فاء الكلمة مع حرف الحلق، فيأتي مضارع الفعل مكسور العين مثل: (وَعَدَ، يَعِدُ) وما جاء بالفتح إنّما الكسر مقدر فيه، ففتح تخفيفا لحرف الحلق، نحو: (وَهَبَ، يَهَبُ) وهذا مذهب ابن عصفور (ت.669هـ) [2].

وثالثها: اعتبار حرف الحلق إذا كانت لام (فَعَلَ) حرفا حلقيا فقط لا عينه، وذلك لكثرة مجيئه مفتوحا، نحو: (وَجَأَ- يَجَأُ)، و(وَدَعَ-يَدَعُ)، و(وَضَعَ- يَضَعُ)...، فهذه الأفعال تفتح عينها في المضارع إلا (وَضَحَ-يَضِحُ) بالكسر وهو شاذ [3].

وأمّا إذا كانت فاء (فَعَلَ) ياء وعينها ولامها حرفا حلقيا فالحكم فيها فتح عين المضارع أي حكمها حكم الصحيح نحو: (يَعَرَ- يَيْعَرُ)، و(يَنَعَ- يَيْنَعُ). [4]

وحروف الحلق ستة كما اتفق عليها العلماء وهي:" الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين والخاء" [5].

كما تُضمّ عين مضارع (فَعَلَ) إذا كان الفعل مضعّفا وهو متعد، إذ"مضارعه أبدا يجيء على يَفْعُلُ بضمّ العين، نحو:(رَدّهُ- يَرُدُّهُ)، و(شَدّهُ- يَشُدّهُ)" [6].

---

1 – ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، 1967، ص:197.

2 – ينظر: الممتع في التصريف، ج:1،ص:174.

3 – ينظر: فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص:423.

4 – ينظر: المصدر نفسه، ص:424.

5 – ينظر: المصدر نفسه، ص:424.

6 – الممتع في التصريف،ج:1، ص: 175.

المنارة للاستشارات

ويعلّل الجاربردي (ت.746هـ) سبب لزوم الضم في المضاعف المتعدي قائلا: "لو كسروه لزم النقل من الكسر إلى الضم وهو مستثقل، والفتح غير سايغ لاشتراطه بحرف الحلق في العين أو اللام،... أو نقول إنما ضمّوا ليَحْصُل نوع من الخفة لجري اللسان على سنن واحد"[1].

وذكر بعض علماء التصريف أمثال الجاربردي (ت.746هـ) والزمخشري (ت.538هـ) بعض الأفعال التي وردت بالضم والكسر بالرغم من أنها مضعفة ومتعدية نحو (نَمّ- يَنمّ)، (بَت- يَبتُّ)، و(عَلَّ- يَعلُّ)، و(شَدَّ- يَشدُّ) و(صَرّ- يَصرُّ)، ولكنها شاذة فلا يقاس عليها[2].

ويعلل الفكون (ت.1073هـ) سبب ضم المضارع في المضاعف المتعدي قائلا:" إنما ألزموا المضارع من هذا النوع الضم للفرق بينه وبين اللازم... وخص اللازم بالكسر والمتعدي بالضم، لأن اللازم أثقل والكسر أخف، واللزوم هو الأصل فأعطي الأخف"[3].

ثم أراد الفكون (ت.1073هـ) أن يدقق في هذه المسألة، فذهب إلى أبعد من هذا، ليفسر هذا الحكم، والفرق بين اللازم والمتعدي، فيقول: "والذي يظهر لي في تعليلها أن يراعى فيهما جانب القوة والضعف، ولا شك في قوة المتعدي لطلبه أمرا زائدا على فاعله، وفي ضعف اللازم لقصوره في نفسه، فجعلوا الضم للقوي وهو المتعدي لتحمله ذلك، والكسر للضعيف لخفته، فأعطوا كلا ما يستحقه فاعرفه، فإنه في ظني شيء لم أسبق إليه"[4].

---

1 – شرح الجاربردي على الشافية، ج:1، ص: 54،56.

2 – ينظر: المصدر نفسه،ج:1، ص:56، وينظر: الممتع في التصريف،ج:1، 178.

3 – فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص:424.

4– المصدر نفسه، ص: 425.

المنارة للاستشارات

وهذا التعليل الذي ذكره الفكون (ت.1073هـ) هو تعليل ينفرد به، حيث لم نجد له ذكر عند الصرفيين قبله، وبالتالي يكون من بين المسائل التي أضافها إلى الدرس الصرفي.

بالإضافة إلى مسائل أخرى، منها حكم مضارع (فَعُلَ- يَفْعُلُ) كما قال ابن عصفور (ت.669هـ): "أن يجيء مضارع فَعُلَ أبدا على يَفْعُلُ بضّم العين في الماضي نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ"[1].

ويقول ابن مالك (ت.672هـ): "لما كان فَعُلَ موضوعا للغرائز ك: شَجُعَ وجَبُنَ وهي معان ثابتة في أصل الخلقة قلت الحاجة فيهما إلى غير الماضي فاستسهل كون حركة العينين واحدة، فلذلك كان مضارع فَعُلَ يَفْعُلُ"[2].

فثبوت هذه الصفات في أصحابها أدى إلى ثبوت حركة العينين، أي عين الماضي والمضارع، وجعلها حركة موحدة وهي الضمة.

وإذا اتفق الصرفيون على أنّ مضارع (فَعُلَ) مضموم العين في الماضي لا يأتي إلا مضموما في المضارع فإن الفكون (ت.1073هـ) لا يخالفهم في هذا الحكم، إذ يقول: "مضارع (فَعُلَ) المضموم العين لا يكون إلا مضموما عينه كماضيه نحو: سَهُلَ الأمر يَسْهُلُ وطَهُرَ يَطْهُرُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، ولَؤُمَ يَلْؤُمُ. وهذا حكم فيه لا ينكسر"[3].

فهذا الحكم مطلق ينطبق على كل فعل جاء ماضيه مضموم العين، لأن "فَعُلَ مطلقا معتلا أو صحيحا أو مضعفا لا يكون مستقبله إلا مضموما"[4].

1- الممتع في التصريف، ج:1، ص:173.

2- شرح الكافية الشافية، ابن مالك: تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط:1، 2006، ج:1، ص:173.

3 - فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص:428.

4 - المصدر نفسه، ص: 428.

المنارة للاستشارات

وبما أنّ الفكون (ت.1073هـ) حريص على الدقة في المسائل الصرفية، فقد حاول توضيح هذه المسألة أكثر قائلا: "خُصَّ مضارع (فَعُلَ) المضموم العين بالضم كماضيه لكونهما دالين على أمر مطبوع عليه أو كالمطبوع عليه، فلزم الضم فيهما إيذانا بالمناسبة بين الألفاظ والمعاني، لأن حركة الضم يلزم معها ضم الشفتين"[1].

ولا يكون (فَعُلَ) مضموم العين إلا لازما[2]، وسبب لزومه أن (فَعُلَ) غالبا ما يأتي "للغرائز أي: الأوصاف المخلوقة، كالحسن، والقبح، والوسامة...ولأن الغريزة لازمة لصاحبها ولا تتعدى إلى غيره"[3].

فكما تلازم الصفة صاحبها، ولا يستعيرها غيره منه فكذلك الضمة تلازم العين في الماضي والمضارع، سواء كان الفعل صحيحا أو معتلا.

ويفسر الفكون (ت.1073هـ) سبب ضمّه أنّ ثقله تسبب في إعطائه "الضمة للمناسبة لأنها ثقيلة، ولزمت في مضارعه، لما كان دائم اللزوم... فيعطون الثقيل للثقيل والخفيف للخفيف رعاية للمناسبة"[4].

وإنما تبعت هذه الضمة الفعل اللازم لأنه ضعيف فيكون "الإتيان بالضم فيه رعاية لضعفه فجُبِرَ بقوة حركته، ولزمت فيه لدوام لزومه، ولم تأت في غيره لتلوّنه تارة باللزوم، وتارة بالتعدية"[5].

ونخلص إلى أن (فَعُلَ) المضموم العين في الماضي يجيء أيضا مضمومها في المضارع، لأنه يأتي للدلالة على الصفات التي تلازم صاحبها ك (حَسُنَ، وشَرُفَ،

---

1 – المصدر نفسه، ص: 429.

2 – ينظر: المنصف، ص:49، ونزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف، عبد القادر المجاوي، المطبعة الشرفية، الجزائر،1907م، ص:65.

3 – شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ج:1، ص:74.

4 – فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص: 429.

5 – المصدر نفسه، ص: 429.

المنارة للاستشارات

وكَرُمَ)، ولزومها كان السبب في ضم عين مضارعها، وهذه أيضا من الآراء الصرفية التي انفرد بها عن غيره من العلماء.

بالإضافة إلى هذه الآراء نجده قد أضاف شيئا جديدا يذكر في الدرس الصرفي، وذلك في باب "بناء الكلك من الكلم"، حيث كان علماء التصريف يختمون مؤلفاتهم بفصل يطلقون عليه عدّة مسميات كـ"بناء مثال من مثال"، و"مسائل التمرين"، حيث يطلق المبرد (ت.285 هـ) على هذا الباب "مسائل التصريف" حيث يقول: "هذا باب المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين، تقول: إذا بنيت (فوعِل) من سرت: سُوِير"[1].

ويوظف ابن جني (ت.392هـ) ثلاثة مصطلحات، الأول منها سبقه إليه المبرد (ت.285هـ)، وابن السراج (ت.316هـ)، وهو "مسائل التصريف"، فيسمى "باب الغرض من مسائل التصريف": "وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر التماسك الرياضة به والتدّرب بالصنعة فيه"[2].

والمصطلح الثاني هو"مثل كذا من كذا" حيث يقول: "ألا ترى أنّك تقول في مثل (قِمَطْرٍ) من (غَزَوْتُ: غِزَوّ)، ولا تغيّر الواو، لأنّ من كلامهم إدغام الواو في الواو وهما غير عينين"[3].

ومصطلح ثالث وهو "البناء" حيث يقول: "وهذا فصل من البناء والغرض فيه عند التصريفيين الرياضة والتدريب"[4].

---

1 – المقتضب، المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، لجنة إحياء التراث الاسلامي، 1399 هـ، ج:1، ص: 308.

2 – الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج:2، ص: 487.

3– المنصف، ص: 488.

4– التصريف الملوكي، ابن جني، تحقيق: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط:1، 1998، ص: 71.

المنارة للاستشارات

ويوظّف ابن الدهان (ت.569 هـ) مصطلح "مسائل التمرين" وهذا ما يعنون به لمسألته ثم يقول: "إذا بنيت من المعتل مثل الصحيح فافعل ما يوجبه القياس فيه، تقول في (وَأَى) مثل (جَعْفَر): (وَأْيَى)"[1].

ويعدّ "بناء كلمة على بناء كلمة أخرى" كما فضّل أن يسميه ابن الأثير (ت.606 هـ): "نوع من الإلحاق، رياضة للخاطر، وتمرينا على معرفة مواقع التصريف، ولم تنطق العرب به، ولا يخلو أن يكون البناء من حروف الصحّة، أو حروف العلة"[2].

واشتق لفظ التمرين من "مَرَنَ الشَّيْءُ يَمْرُنُ مُرُونَة، إذا اسْتَمَرَّ، وهو لين في صلابة، ومَرُنَتْ يده على العمل صَلُبَت واسْتَمَرَّت"[3]، و"المرانة: اللّين والتمرين: التليين، ومَرَنَ الشَّيْءُ يَمْرُنُ مُرُونًا إذا لان...ومَرَنَ عَلَى الشَّيْءِ يَمْرُنُ مُرُوناً ومَرَانَةً: تَعَوّده واستمرّ عليه...ومرّنه عليه فتمرّن: درّبه فتدّرب"[4].

نستنبط من المعنى اللغوي الغرض من مسائل التمرين وهو التدريب والتليين والتعود على الشيء والاستمرار عليه، فهذه المسائل صعبة، وكثرة الاستمرار عليها يؤدي إلى تليينها وإتقان علم التصريف.

وقد تناول عبد الكريم الفكون (ت.1073 هـ) موضوع بناء مثال من مثال وسمّاه بمصطلح بناء الكلم من الكلم، وكثيرا ما يخطأ الناس فيه "لصعوبة مرماه، وبعد أغراضه، ولطف الصَّنعة فيه، وخَفَاء مبانيه لكن من تنبّه وتمرَّن فيه، عُدَّ نبيل القوم، ورافع راية الإمامة في التصريف"[5].

1- الممتع في النحو والصرف، المعروف بكتاب الفصول في العربية، ابن الدهان، دار النفيس، الجزائر، 2006، ص: 119.

2 – البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق: صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط:1، 1419، ج: 2، ص: 603.

3 – العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، مادة (مرن).

4 – لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط:3، 1994، مادة (مرن).

5 – فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف، الفكون، ص: 431.

المنارة للاستشارات

ونظرا لصعوبة هذا الفن وغموضه، فإن من يتقنه ويتفنن فيه هو إمام علم التصريف.

وأشار الفكون (ت.1073 هـ) إلى غرض البناء فقال: "إنما وضع التّصريفيون هذا الباب ليمرّنوا متعلَم التصريف، فيما علمه أي ليعوّدوه"[1].

كما نبه إلى وجوب اختلاف الصيغتين، لأنه "لا يقال: كيف تبني من (ضَرَبَ) مثل (خَرَجَ) لأنّه لا يتغيّر فيه شيء، وَلاَ مِنْ ضَرَبَ مثل (يَضْرِبُ)، إذ يتمُّ الغرض بأن يقال: كيف يكون مضارع (ضَرَبَ)"[2].

يعني أنّه لا يبقى من الأقسام الثلاثة إلاّ قسم واحد وهو أن يكون الناقص على مثال الزائد، لأنه لا يجوز بناء لفظ من لفظ آخر يساويه ولا من ناقص عنه.

ثم إن في بناء الكلم من الكلم أصل وفرع، "والفرع الملحق هو ما دخلت عليه (مِنْ) في قولك: كيف تبني كذا من كذا، والآخر هو الأصل الملحق به"[3].

معناه أن الملحق به هو الأصل، والملحق هو الفرع.

وقد عرض الفكون قاعدة كلية تبين حكم المبني والمبني منه، وهي "أنّك إذا أردت أن تُلْحِق لفظا في بنيته، بأن يقال لك: كيف تبني لفظ كذا من لفظ كذا، فاعط للفرع كلّ ما للأصل من أحكام فيه، تكن في ذلك مصيبا في فِعْلِكِ"[4].

وبيّن هذه الأحكام بأمثلة، من بينها بناء مثال (جعفر) من (فرج) فيقال: (فرجج)، فكررت الجيم لتوافق (جعفر) في وزن (فعلل)، وبناء مثال (ضيغم) من (صلم) يقال (صيلم)، فزيدت الياء في الملحق في نفس المكان الذي كانت فيه في

1 – المصدر نفسه، ص: 433.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص: 433.

3 – المصدر نفسه، ص: 433.

4 – المصدر نفسه، ص: 436.

المنارة للاستشارات

الأصل وهو الملحق به، وبناء مثال (جعفر) من (جيئل) فيقال (جأئل)، وهنا يسقط الحرف الزائد من الفرع وهو الياء لعدم وجوده في الأصل[1].

وبناء مثال (ملكوت) من (بنى) يقال (بنيوت)، ولما تحركت الياء وانفتح ما قلبها قلبت ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الألف فصار (بَنُوت)، واشتمل هذا المثال على حكم القلب والحذف ومثال ما وقع فيه القلب فقط، بناء لفظ (أَحْوَر) على مثال (عضد) و(جمل)، و(نمر)، ويقال هنا (حور، وحور، وحور) فتحركت الواو وانفتح ما قبلها، فتقلب في جميع هذه الأمثلة إلى (حار)[2].

ومثال ما وقع فيه الإبدال والقلب بناء مثال (سَلْهَبٍ) من (قَرَأَ) فيقال: (قَرْأَأٌ)، ولما استثقلت العرب اجتماع الهمزتين قلبت الثانية منهما ياء فقيل (قَرْأَيٌ)، ثم تقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير (قَرْأَى) وكان القلب إلى الياء دون الواو لأن الياء أغلب في اللاّم[3].

ويدرج الفكون (ت.1073 هـ) تعليلا دقيقا فيما يخص هذه المسألة فيقول: "الكلمة إذا زادت على الأربعة ثقلت فلا تحمل ثقل الواو، فلذا خفَّفوها بالياء وإن كان أصلُها الواو، والذي يظهر لي في سر كون الغالب على اللام الياء أن الكلمة إنما تثقل بآخرها، فإذا كان الواو عينا لم تزل الكلمة في بساط الخفَّة لأنهما حرفان، فإذا ترقّت للآخر خرجتْ عن ذلك البساط إلى بساط الثلاثة فخففوها بالياء- لأنها أخفّ من الواو – طلبا للتخفيف ما أمكن، وهذا وإن كان الثلاثي خفيفا في جوهره تتضاعف خفَّتُه باعتبار ما صاحبه من الحروف الخفيفة، ويسلك في سمط الثقل بالنسبة إلى نوعه بمصاحبته الحروف الثقيلة، فلذا حكموا على اللام عند الجهل

1 – المصدر نفسه، ص: 437، 438.

2 – المصدر نفسه، ص: 439، 440.

3 – المصدر نفسه، ص: 441.

المنارة للاستشارات

بالأصل أنّها ياء، جريا على سنن القوم في انتحالهم التخفيف ما وجدوا إليه سبيلا، فتأمل ذلك منصفا، فإنه شيء لم أره لغيري"[1].

ومعنى قوله أن الكلمة الثلاثية خفيفة، وإذا زادت عن الأربعة اقتربت من الثقل فلا تحمل ثقل الواو فأبدلوها ياء لخفتها عليها، وأما فيما يخص كثرة مجيء اللام ياء، لأن الكلمة تستثقل بآخرها، فإذا اختتمت بواو خُفِفَت وأبدلت ياء، وبما أن العرب تميل إلى التخفيف، فإنهم جعلوا لام الكلمة عند الجهل بأصلها أنها ياء وهذا التعليل الذي ذكره هو من بين المسائل التي انفرد بها، والتي تضاف إلى حقل الدرس الصرفي.

كما تطرق الفكون في باب "الإدغام" إلى مسألتين يجب فك الإدغام فيهما، فالأولى منهما: إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع، نحو: (رَدَدْنا)، و(رَدَدْنَ) و(رَرَدْتُ)، والثانية، فك إدغام فعل التعجب الذي على صيغة (أَفْعِلِ) نحو: (أَحْبِبْ)[2].

ثم يتساءل الفكون عن السبب الموجب للفك في صيغة (أَفْعِلْ)، ويجيب قائلا: "لزوم فكّ (أَفْعِلْ به)، لأن ثانيه ساكن، ولا بد في إدغام المثلين من تحريك الثاني بخلاف مَا أَفْعَلَ، فتأمله، ولذلك كان من حقهم ألا ينبهوا على فكّه لدخوله في الضابط، إلاّ أنّه لما كان شبيها بالأمر في الصيغة، وقد علم في الأمر جواز الوجهين، نبّهوا عليه بالخصوص، لئلا يتوهم من شبّهه به في الصيغة أن يحكم له بما حكمَ لفعل الأمر، فتأمله"[3].

كما نبّه على وجوب فك الإدغام في إحدى صيغتي التعجب وهي (أَفْعِلِ به)، أما (مَا أَفْعَلَ) فيجب فيها الإدغام، وإنما وجب الفك في الأولى لأن ثاني الحرفين المدغمين ساكن، فيحتاج إلى تحريك، ثم إنّ صيغة (أَفْعِلِ به) تشبه صيغة الأمر التي

1 – المصدر نفسه، ص: 441، 442.

2 – المصدر نفسه، ص: 472، 473.

3 – المصدر نفسه، ص: 473، 474.

المنارة للاستشارات

يجوز فيها الإدغام والفك، فكان من الفكون أن نبّه على وجوب الفك في صيغة التعجب حتى لا يتوهم أنها لها نفس حكم صيغة الأمر.

وتعد هذه المسألة التي ذكرها الفكون، من بين المسائل الصرفية التي انفرد بها في شرحه، لأنه يقول بعد عرضه لهذه المسألة: "... فإنَّه شيء لم أره لغيري مسطوراً"[1].

ولعلّ الدافع الذي كان وراء يقين الفكون من أنه لم يسبقه أحد في هذه الفائدة هو سعة اطلاعه على مصادر غيره من العلماء.

ولم يكتف بهذا، بل يستطرد قائلا: "إلاّ أن يقال يَلْزَم مثله في الأمر من المضاعف كـ (ارْدُدْ) ونحوه مع جواز إدغامه، لأنّا نقول إدغامه بعد نقل حركته، وهنا – أعني في صيغة التعجب– لو فعل ذلك لذهبت صيغة التعجب، فحافظوا عليها للدلالة كما حافظوا على زنة الملحق ففكّوه"[2].

وما يستخلص من قوله أنّ فعل الأمر من المضاعف يجوز فيه الفك الإدغام نحو: (ارْدُدْ) و(رُدَّ) و(اشْدُدْ) و (شُدَّ)، و(امْدُدْ) و(مُدَّ)، ولكن لا يجوز فك الإدغام في صيغة التعجب لأنها تفقد دلالتها، كفقدان دلالة الإلحاق عند إدغامه، فجيء بالفك ومنع الإدغام.

وخاتمة القول وبعد دراستنا لكتاب الفكون الموسوم بـ"فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف" توصلنا إلى النتائج التالية:

– واهتم بشرح أرجوزة المكودي، وهذا بإلحاح من طلبته لتبسيط مصطلحاتها ومفاهيمها التي تضمنتها.

– جاء شرحه غنيا بالفوائد الجليلة والتنبيهات، حيث كان يتطرق إلى المسائل الدقيقة، فلا يفوّت فرصة التنبيه إليها والتمثيل لها.

1 – المصدر نفسه، ص: 474.

2 – ينظر: المصدر نفسه، ص: 474.

المنارة للاستشارات

– تقديمه للمصطلح مسبوقا بالوصف ثم المضمون قصد الوصول إلى الأحكام الصرفية ثم التمثيل لها.

– ضبط الأبنية الصرفية، فمثلا الوزن (فَعَلَ) يضيف إليها بفتح الفاء والعين، حتى لا يلتبس بأوزان أخرى.

– هدف الفكون تربوي تعليمي حيث كان يبذل قصارى جهده في تبسيط المسائل للطلبة والشرح والإسهاب في عرض الأمثلة، واعتماده على طريقة السؤال والجواب، إذ يفترض السؤال ثم يجيب عنه لسد جميع الثغرات التي يحتمل أن يتركها الشرح.

– ويختلف الفكون عن غيره من العلماء، في الجزائر أو خارجها، ومهما اختلف عن بعضهم في المهارة، ودرجة الخبرة في تناوله للمسائل، إلاّ أنه برع بأسلوبه في تلقين الطالب لعلم التصريف فلم يكن شارحا فقط، بل وزارعا له في أذهان طلبته أولا، وقرائه ثانيا بطريقة يسهل معها التوصل إلى ترسيخ هذه المعلومات في الأذهان، كما يعدّ فهرسا عاما للكتب الموجودة والمفقودة حيث قيد فيه عددا كبيراً من العناوين التي تساعد المحققين في نسبة بعض الكتب إلى أصحابها.

– واستعماله لعبارة "لم أره مسطورا" التي تتضمن أداة الجزم، وهذا عند حديثه عن بعض المسائل للدلالة على أنها غير موجودة عند سابقيه، مما يدل على سعة اطلاعه على مختلف المصادر وإلا لما وظف الجزم في هذه العبارة.

– تميزه بمسائل صرفية لم يسبقه إليها أحد، وهذا ما يدل على الجهود الصرفية التي قام بها علماء الجزائر للنهوض باللغة العربية وبمختلف علومها.

المنارة للاستشارات